

"العوامل المؤثرة على تعيين وعزل مراقب الحسابات"

إعداد الباحث:

احمد عادل عربيات

قطع وصولات قبض وعمل إرساليات - بلدية السلط الكبرى



الملخص:

تماشياً مع التغيرات العالمية ، تغير النظام التنظيمي البريطاني للتدقيق وحوكمة الشركات بشكل كبير منذ فضيحة إنرون ، مع زيادة دور لجان التدقيق والتفتيش المستقل لشركات التدقيق، يعتقد أن عوامل الخطر للمدقق (المخاطر الاقتصادية وبعض المخاطر التنظيمية) تعزز جودة التدقيق. ومع ذلك، يُنظر إلى المعايير الدولية للتدقيق ونظام التفتيش على التدقيق، وجوانب النظام التنظيمي "للمعايير والرقابة والامتثال"، على أنها أقل فعالية.

الكلمات المفتاحية: جودة التدقيق ، التنظيم ، لجان التدقيق ؛ فحص المراجعة.

المقدمة:

نشأت الحاجة إلى إجراء تدقيق لضمان دقة وسلامة المعلومات المالية التي يعتمد عليها المستخدمون البيانات المالية في اتخاذ القرار الرشيد ، ولأن المراجعة تضفي الثقة والمصداقية على البيانات المالية ، فإن استقلالية المدقق الخارجي هي واحدة من أهم القضايا التي يواجهها التدقيق تلقى اهتماماً كبيراً منذ بداية تكوين مهنة التدقيق ، ومع إدراكا لأهمية مهنة التدقيق في الرأي الفني الحيادي للصدق والنزاهة من البيانات المالية للتعبير بوضوح عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة في المراجعة ، لكن التضارب كبير بين الحدود وقد تظهر مصالح المستفيدين من نتائج التدقيق استقلالية المدقق في ممارسة مهنته لبعض الضغوط التي من المرجح أن تؤدي عليه أن يغير مساره أو يتخلى عنه ، وهذا قد يؤدي إلى تغيير المدقق الخارجي ، وخاصة أكثر من غيره من التشريعات في دول العالم تعطي المساهمين العاميين الحق في تغيير الخارج المدقق والمصادرة. في الأردن ، القوانين والتعليمات المعمول بها لجمعية يعطي المحاسب القانوني المعتمد الحق في انتخاب المدقق الخارجي ، أو يُجبر على الخروج من خلال اجتماعات المساهمين العاميين في الاجتماع السنوي للبنك كشركة عامة عادية ، وهذا يجعلنا نتساءل حول العوامل التي تؤدي إلى تغيير المراجع الخارجي.

مشكلة الدراسة:

لا تزال مهنة التدقيق في الأردن بحاجة إلى مزيد من الاهتمام من المتخصصين والباحثين والأكاديميين وغيرهم من ذوي الصلة الأطراف ، لذلك من الضروري تحديد أهم العوامل التي تؤثر على مراجع التغيير في الشركات التي هي المدققة ، يمكن أن تحدد مشكلة الدراسة تأثير التساؤلات التالية:

- هل هناك أي أسباب تتعلق بتأثير البنك في اختيار المدقق الخارجي؟
- هل هناك أي أسباب تتعلق بتطبيق معايير المراجعة المقبولة بشكل عام تؤثر في التغيير في المراجع الخارجي؟
- هل هناك أي أسباب تتعلق بمكتب التدقيق للتغيير وتؤثر على المراجع الخارجي؟

أهمية الدراسة:

هذه الدراسة مهمة لتحديد العوامل التي تؤدي إلى تغيير المراجع الخارجي من وقت لآخر، ويمكنها ذلك تحديد أهمية الدراسة في العديد من أهم النقاط:

- إلقاء الضوء على مهنة الباحثين والأكاديميين في الأردن.
- بالرغم من وجود دراسات في هذا المجال إلا أن هذه الدراسة تهدف إلى دراسة المتغيرات الجديدة وخاصة في الأزمات المالية العالمية.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى انسحاب المراجع الخارجي في الأردن البنوك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين ولتحقيق ذلك تم العمل على تحقيق أهداف فرعية كانت كما يتبع:

- التعرف على استقلالية المدقق في الأردن من خلال معرفة العوامل التي تؤدي إليه تغيير المراجع الخارجي.
- تحديد أسباب تطبيق معايير المراجعة المقبولة بشكل عام والتي قد تؤثر على التغيير في المدقق الخارجي.
- تحديد أسباب ديوان المحاسبة والتي قد تؤثر على تغيير المراجع الخارجي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذه القضية. الدراسات التي تم الحصول عليها والتي كان لها ارتباط بالدراسة كانت على النحو التالي:

دراسة مسواك 2008 بعنوان "العوامل المؤثرة في تغيير المراجعين الخارجيين دراسة نظرية مجال في الجمهورية اليمنية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على تغيير المراجع الخارجي في الشركات المساهمة اليمنية. فضلاً عن الانعكاسات الناجمة عن قرار تغيير المدقق. بالإضافة إلى قياس وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل وانعكاساتها من منظور إدارة الشركة ومراجعيها وذلك باختيار عينة عشوائية من كل من:

1. شركات الشركات المحدودة.
2. المدققون الخارجيون.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ظاهرة التغيير التي لم يحظ المدقق باهتمام كبير في جمهورية اليمن بالإضافة إلى أن الدراسات السابقة اختلفت في نتائجها من حيث طبيعتها وتأثير العوامل المؤدية إلى تغيير المدقق والبيئة إلى آخر.
- عدم كفاية القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة في الجمهورية اليمنية.
- تحلل ظاهرة تغيير المدقق في نسبة عدم وجود الجمهورية اليمنية من غير المؤلف أن تصل إلى (56%). من العينة قيد الدراسة.
- أكدت الدراسة أن هناك عوامل مرتبطة بالشركة تحل محل العوامل المرتبطة بها مع معايير التدقيق والمراجعة، والعوامل ذات الصلة تؤثر على مكتب التدقيق لتغيير الخارجيمدقق حسابات.
- موظفو المراجع المتأثرون بالتغيير المرتبط بتطوير تدقيق البيئة مهنة.

وقد أسفر المسح عن عدة توصيات منها:

- الحاجة إلى إضافة مادة إلى قانون الشركات التجارية تتطلب من الشركات المساهمة في إنشاء لجان المراجعة.
- ضرورة إضافة مواد في قانون الشركات وقانون ممارسة المهنة المدقق الحق في مناقشة قرار تغيير المواد ومطالبة الشركات بالمساهمة فيه ملء نموذج نمذجي لوزارة التجارة والصناعة يصف العوامل التي أدت إلى التغيير مدقق حساباتها.
- ضرورة قيام جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين بدور فاعل في نشر فكرة تشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة، وتشجيع لجان المراجعة لتندمج الصغيرة في الآخرين.

دراسة باسودان، مصطفى، المعز، 2004، بعنوان "دراسة ميدانية للعوامل المؤثرة في تغيير مكاتب المراجع الخارجي للمساهمة في المملكة العربية السعودية"، حيث أجريت هذه الدراسة على مجموعتين:

- مشاركة أعضاء الفئة في لجان المراجعة المؤسسية.
- فئة المراجعين الخارجيين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في التغيير في مراجع حسابات الشركات المساهمة السعودية ثم تحديد مجالات التشخيص المحتمل لهذه المشكلة. قسمت الدراسة العوامل التي تؤثر على المدقق التغيير إلى جزأين:

أولاً: العوامل الفنية: أداء المراجع لعملية التدقيق والعدد ثلاثة عشر عمال.

ثانياً: العوامل غير الفنية: إنه خلاف ذلك من أسباب تغيير المراجع والعمال الاثني عشر.

أهم نتائج الدراسة تشمل:

(1) العوامل الفنية المتقدمة في درجة الأهمية للعوامل غير الفنية في عينة الدراسة، هذه العوامل الفنية:

أ. المكتب لمتابعة معايير التدقيق المقبولة عموماً.

ب. سمعة المكتب وتجربته السابقة في مراجعة الحسابات.

ج. التأهيل العلمي والمهني لكل شريك ومدير مكتب التدقيق ومراجعي الحسابات.

تركز العوامل غير الفنية التي جذبت انتباه دراستي عن عينة ما يلي:

1. رسوم عملية التدقيق.

2. عدم الموافقة على المراجع للتخلي عن تحفظاته.

3. عدم مساعدة ضريبة الخدمات ضريبة الخدمات.

4. انتباه المديرين، شركات التدقيق عوامل أخرى هي:

أ. وجود تحفظ في تقرير المراجع أو إخلاء الرأي.

ب. من خلال الفشل في تقديم خدمات الاستشارات.

ج. عدم مساعدة الشركة في إعداد البيانات المالية السنوية.

د. لتغيير أعضاء لجان التدقيق.

خرجت الدراسة بعدة توصيات بما في ذلك ما يلي:

أ. بحاجة إلى التركيز على تطوير القدرات التقنية للمراجعين، خاصة في ضوء الاقتصاد و التطورات التكنولوجية اليوم. ب. الحاجة إلى الكشف عن أسباب تغيير المراجع حسب لجان التدقيق للشركات المساهمة، وكذلك إعطاء الحق في مناقشة قرار المراجع بعزله. جيم - دمج شركات التدقيق الصغيرة من أجل تخفيف المنافسة بين شركات التدقيق. دال - الحاجة إلى ملء وحدات مع وزارة التجارة من قبل أعضاء مراجعة الحسابات للجان للمساهمة في أسباب توجيه المراجع.

دراسة كاشمة والعماري، 2001، بعنوان "تغيير المراجع الخارجي في الجمهور الأردني الشركات المساهمة من منظور مراجعي الحسابات" هذه الدراسة تهدف إلى تحديد وجهات نظر المستجيبين حول الأسباب التي تؤثر على تغيير مراجعي الحسابات الخارجيين في الأردن. نتائج هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، بما في ذلك:

1. كل العوامل المرتبطة نفوذ الشركة في تغيير المراجع الخارجي.

2. لجميع العوامل المرتبطة بمراجعة الحسابات المكتوبة تؤثر على التغيير في المراجع الخارجي.

3. جميع العوامل المرتبطة معايير التدقيق المقبولة عموماً (GAAS) لها تأثير في تغيير المراجع الخارجي.

أنتج المسح العديد من التوصيات، بما في ذلك:

أ. الحاجة إلى مزيد من الدراسات حول موضوع تغيير المراجع الخارجي من منظور مجموعات أخرى غير الفئات المذكورة في الدراسة مثل المساهمين العامين وإدارات الشركات والشركات المراجعة وغيرها.

ب. تعزيز تطوير معايير محددة للسيطرة على عملية تغيير الخارج المراجع لا يترك التغيير هو رغبة إدارة الشركة.

ت. الحاجة إلى التوسع في القوانين واللوائح التي تحكم مهنة التدقيق لضمان حماية المراجع والتأكد من أن المراجع يمارس استقلاله الكامل زيادة تفعيل دور رابطة مراجعي الحسابات والتعاون الأردني ومراقبة التدقيق الشركات والمراجعون، وتأكيد من ممارسة امتيازهم للمهنة وكامل الاستقلال، ووضع العقوبات على كل مراجع يديك الشرف والأخلاق، وأن تنظر التجمع في حالة تغيير المراجع والرأي.

دراسة حمود وإبراهيم ، 1997 ، بعنوان "المشاكل التي يواجهها المدققون في الكويت" ، تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة ، وتحديد المشكلات التي يواجهها المدققون في عملهم في الكويت. ، ودرجة أهميتها ، وأثرها على تنظيم

المهنة وتطويرها. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن المراجعين في الكويت يواجهون العديد من المشاكل المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهنة ونقابة المراجعين والعملاء. وقد أوضحت هذه الدراسة أهم مشكلة من وجهة نظر المراجعة مثل:

- رفض الإيرادات الضريبية للمقيمين للحسابات المراجعة غالباً ما تكون غير مبررة.
- لا يوجد معايير محاسبية مقبولة عموماً مناسبة للبيئة الكويتية.
- هناك نظرة عامة على الهدف الأساسي لمهنة التدقيق هو اكتشاف الأخطاء والاحتيال.
- ليس القانون الذي يتطلب إعادة تأهيل وتدريب مراجعي الحسابات على أساس مستمر، مما يتيح لهم مواصلة ممارسة المهنة.
- عدم وجود دور الجمعيات المهنية، منظمة المهنة.
- المنافسة غير العادلة بين مراجعي الحسابات.
- عدم وجود قواعد محددة من السلوك المهني.

أوصى الباحث في دراسته بأهمية تشكيل لجنة لدراسة التشريع يحكم المهنة القانونية ويعمل على معالجة أوجه القصور، وكذلك الحاجة إلى الاستمرار اعتماد المعايير المحاسبية والتدقيق الدولي والبدء في إكمال تطوير المعايير التي مناسبة للبيئة الكويتية. بالإضافة إلى قواعد السلوك المهني وكذلك لتحديد رسوم مراجعي الحسابات بما يتناسب مع جهودهم والمسؤوليات، وكذلك عقد المزيد من الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات من قبل الجمعية والاهتمام في الدورات التعليمية المتعلقة بالتدقيق وإنشاء معاهد لتدريب مراجعي الحسابات في الكويت الأسباب المحتملة لتغيير المراجع "المجال القانوني.

أحدث قانون الشركات لعام 2014 (يشار إليه فيما بعد باسم "قانون الشركات") بعضاً من أهمها

تغييرات في قانون الشركات في خمسين عاماً. لقد خلقت أشكلاً جديدة من الشركات، وقدمت عدداً التغييرات في أدوار مختلف الأطراف في قانون الشركات.

مكتب مدير الإنفاذ المؤسسي (ODCE) تعزيزاً لاختصاصاته في التشجيع

الامتثال لقانون الشركات، تاريخياً أصدرت مجموعة من دفاتر المعلومات التي تحدد الخطوط العريضة لـ الأدوار والمسؤوليات الرئيسية لبعض الأطراف الرئيسية في قانون الشركات، لمساعدة غير المتخصصين الذين يتطلعون إلى أن يكونوا على دراية أفضل بحقوقهم والتزاماتهم بموجب القانون.

صدرت دفاتر المعلومات هذه لأول مرة في نوفمبر 2001، وتمثل الطبعة الحالية رابع إعادة كتابة رئيسية لهذه المنشورات منذ نشرها الأول. الإصدار الحالي يعكس القانون المرتبط بإصدار قانون الشركات لعام 2014 (بصيغته المعدلة).

المصفون والمستقبلون والفاحصون

بالإضافة إلى معلومات حول الواجبات والسلطات ذات الصلة، يحتوي كل كتاب أيضاً على معلومات بشأن عقوبات عدم الامتثال لقانون الشركات. تم إعداد كل كتاب ليستخدمه جمهور غير محترف من أجل جعله رئيسياً متطلبات قانون الشركات أسهل في الفهم. يعتبر مدير إنفاذ الشركات أنه من المهم أن يستفيد الأفراد من الفوائد يجب أن تكون وامتيازات التأسيس على دراية بالواجبات والمسؤوليات المقابلة. تم تصميم كتب المعلومات هذه لزيادة وعي الأفراد فيما يتعلق بهم مسؤوليات و واجبات.

يود المدير أن يوضح أنه لا يمكن تفسير هذا التوجيه على أنه تفسير قانوني من الأحكام ذات الصلة. من المهم ملاحظة أنه عندما يكون لدى القراء شك فيما يتعلق بقوانينهم الالتزامات أو الحقوق، يجب عليهم طلب مشورة قانونية أو محاسبية مهنية مستقلة كما ملائم. من خلال الإبلاغ عن آرائهم، يقدم مدققو الشركة تأكيدات معقولة للأعضاء للشركة أن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة لحالة الشركة الشؤون في وقت معين (أي في نهاية السنة المالية) وربحها (أو خسارتها) لالفترة قيد المراجعة وأنه تم إعدادها وفقاً لقانون الشركات والمعايير المحاسبية المطبقة عند إجراء عمليات التدقيق الخاصة بهم، يتعين على المدققين الامتثال للمعايير الدولية للتدقيق صادر عن مجلس التقارير المالية، وهو هيئة مستقلة لوضع المعايير.

ماذا يتضمن التدقيق أثناء عملية التدقيق، يقوم المدققون عادةً بتنفيذ الأنواع التالية من أعمال التدقيق: تزويد الشركة بـ "خطاب ارتباط" يحدد فيه المدقق المديرين ومسؤوليات كل من المدققين ونطاق المراجعة؛ الحصول على المعرفة بأعمال الشركة والصناعة؛ خطط لعملية التدقيق بهدف تحديد مجالات البيانات المالية الأكثر احتمالية أن تكون عرضة لخطر الخطأ أو التحريف؛ تقييم نظام الشركة للرقابة

الداخلية المرتبط ببياناتها المالية (داخلية تم شرح أنظمة التحكم بإيجاز في الملحق ج بدفتر المعلومات 1 - الشركات) قم بفحص الأدلة ذات الصلة بالمبالغ والإفصاحات الواردة في ملف القوائم المالية؛ قم بتقييم التقديرات والأحكام الهامة التي اتخذها أعضاء مجلس الإدارة في إعداد القوائم المالية؛ تحديد ما إذا كانت السياسات المحاسبية معقولة وتم الإفصاح عنها بشكل مناسب.

مراجعة العرض العام للقوائم المالية ؛

فحص أي أحداث مهمة في فترة ما بعد الميزانية العمومية ، أي في الفترة بين تاريخ إعداد البيانات المالية وتاريخ اكتمال المراجعة ؛ عند الانتهاء من التدقيق ، قم بتزويد أعضاء مجلس الإدارة برسالة تحدد أي مشكلات مهمة التي تمت مواجهتها (مثل الأخطاء ونقاط الضعف في الضوابط الداخلية وما إلى ذلك) أثناء عملية التدقيق و تقديم توصيات لمعالجة المشكلات التي تمت مواجهتها (يمكن الإشارة إلى هذه الرسالة باسم "خطاب إدارة") ؛ إصدار تقرير المدققين لأعضاء الشركة (انظر أدناه) متى يكون التدقيق مطلوباً بشكل عام ، يجب مراجعة بياناتها المالية سنوياً لكل شركة. ومع ذلك ، أكيد يمكن إعفاء الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والمجموعات الصغيرة من شرط أن يكون لديك المراجعة السنوية بشرط استيفاء الشروط المؤهلة لمعاملتها كشركة صغيرة وتجدر الإشارة إلى أن الشركة التي يحق لها وتختار الاستفادة من إعفاء التدقيق لا يزال ملزماً بالاحتفاظ أو التسبب في الاحتفاظ بسجلات محاسبية مناسبة ، وإعداد التقارير المالية السنوية البيانات ، ووضع البيانات المالية أمام الأعضاء وتقديمها لمسؤوليات الشركات والمديرين لإعداد التقرير السنوي.

القوائم المالية

قبل فحص مسؤوليات وواجبات المدققين ، من المفيد إعادة زيارة الشركات ومسؤوليات مديري الشركة فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية السنوية. كل شركة ملزمة بالاحتفاظ أو التسبب في الاحتفاظ بسجلات محاسبية كافية ، والتي يتم بشكل صحيح تسجيل وشرح جميع معاملات الشركة من السجلات المحاسبية وغيرها ذات الصلة بالمعلومات المطلوبة من الشركة لإعداد البيانات المالية السنوية القانونية . محتويات من البيانات المالية السنوية موضحة في دفتر المعلومات الشركات في القسم يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالترتيب لإجراء تدقيق من قبل مدقق حسابات قانوني 3 للسنة المالية السنوية البيانات ما لم يكن يحق للشركة وتختار الاستفادة منها ، إعفاء التدقيق. تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من أن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة لها الأصول والخصوم والمركز المالي للشركة (بما في ذلك الربح أو الخسارة) في نهاية السنة المالية بالشكل المناسب إلى الشركات مكتب التسجيل (CRO)

ما هو المدقق

المدقق (المعروف على أنه مدقق قانوني بموجب قانون الشركات) هو محترف مستقل شخص مؤهل لإجراء التدقيق. في الممارسة العملية ، عادة ما يتم تعيين شركة مدققين للعمل نيابة عنهم المراجعين لشركة. يتم تنظيم المراجعين في المقام الأول من قبل هيئاتهم المهنية ، مع إشراف هيئة التدقيق والرقابة المحاسبية الأيرلندية (IAASA). "المدقق القانوني" بموجب قانون الشركات، يعني فرداً أو شركة معتمدة كمدقق قانوني أو شركة مراجعة قانونية ، حسب الحالة ، ويتضمن شركة مسجلة وفقاً للقسم قائمة المراجعين وشركات التدقيق التي يحق لها العمل كمدققين قانونيين في الدولة متاحة.

ما هو التدقيق

التدقيق هو فحص وتقييم محايد للسجلات المحاسبية للشركة من قبل مدقق حسابات قانوني. الغرض من التدقيق هو التحقق من أن السجلات دقيقة وعادلة تمثل معاملات الشركة ، ويتضمن الحصول على أدلة حول المالية بيانات كافية لتقديم تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من التحريف الجوهرية ، سواء كان ناتجاً عن الاحتيال أو الخطأ. وهذا يشمل تقييم ما يلي: السياسات المحاسبية مناسبة لظروف الشركة ومتسقة مطبقة ومُفصح عنها بشكل مناسب ؛ مدى معقولية التقديرات المحاسبية الهامة المعدة من قبل المديرين والعرض العام للبيانات المالية مكافأة مدققي الحسابات في حالة المراجعين المعيّنين من قبل المديرين ، يمكن تحديد أتعاب المدققين من قبل المخرجين. في معظم الحالات الأخرى ، تحدد الشركة أتعاب مدققي الحسابات في اجتماع الجمعية العمومية العادية. واجبات المدققين واجب تقديم تقرير تدقيق يتمثل الواجب الرئيسي لمراجعي الحسابات تجاه الشركة في تقديم تقرير إلى أعضاء الشركة بتاريخ القوائم المالية النظامية المعروضة على الأعضاء كما تم فحصها من قبلهم. رأي المدقق يسعى إلى تعزيز مصداقية البيانات المالية من خلال تقديم تأكيد معقول من مصدر مستقل أنهم يعطون رؤية حقيقية وعادلة. تقرير مدققي الحسابات عن البيانات المالية النظامية الذي يُعرض على الشركة بشكل عام يجب أن يتوافق الاجتماع مع متطلبات قانون الشركات ومعايير التدقيق. يجب أن يتضمن تقرير المدقق القانوني ما يلي: مقدمة تحدد البيانات المالية للكيان ، والمجموعة حيثما كان ذلك مناسباً.

القوائم المالية

هي موضوع المراجعة وإطار التقرير المالي التي تم تطبيقها في تحضيرها ؛ و وصف لنطاق المراجعة مع تحديد معايير المراجعة وفقاً لها التي أجريت المراجعة يجب أن يوضح تقرير المدقق القانوني رأي المدققين (0) فيما يتعلق بما يلي: ما إذا كانت البيانات المالية القانونية تعطي صورة حقيقية وعادلة:

(أ) في حالة الميزانية العمومية للمنشأة ، للأصول والخصوم والمركز المالي للشركة في نهاية السنة المالية ،

(ب) في حالة حساب أرباح وخسائر الكيان ، من ربح أو خسارة الشركة للسنة المالية ،

(ج) في حالة البيانات المالية للمجموعة ، للموجودات والمطلوبات والمركز المالي كما في نهاية السنة المالية و ربح أو خسارة السنة المالية للسنة المالية التعهدات المدرجة في التوحيد ككل ، فيما يتعلق بالأعضاء الشركة؛ ما إذا كان قد تم إعداد البيانات المالية القانونية بشكل صحيح وفقاً لإطار التقرير المالي ذي الصلة ، وعلى وجه الخصوص ، مع متطلبات قانون الشركات يجب أن يذكر تقرير المدققين أيضاً ما إذا كانوا قد حصلوا على جميع المعلومات والتوضيحات التي أفضل ما لديهم والاعتقاد ، ضروريان لأغراض تدقيقهم ؛ ، في رأيهم ، ما إذا كانت السجلات المحاسبية للشركة كافية للسماح بذلك يجب تدقيق البيانات المالية بسهولة وبشكل صحيح.

مؤهلات مدقق الحسابات

بموجب قانون الشركات من أجل التأهل للعمل كمدقق قانوني لشركة ، يجب أن يكون الفرد أو الشركة جيداً والامتثال لعدد من المتطلبات. يجب عليهم: أن تكون عضواً في هيئة محاسبين معتمدة من الهيئة الإشرافية (IAASA) كهيئة محاسبية معترف بها بموجب القسم من قانون الشركات لأداء الوظائف المنصوص عليها في الجزء 3 من قانون الشركات ؛ ويحمل المؤهل المناسب 14 من تلك الهيئة المعترف بها لإجراء التدقيق. يجوز لهيئة محاسبية معترف بها الموافقة على مراجع من بلد ثالث كمدقق قانوني إذا كان ذلك قام شخص بتقديم دليل على أنه يلتزم بمتطلبات معادلة لتلك المحددة الأقسام ذات الصلة من قانون الشركات. شرط موافقة المدقق القانوني هو أن يشارك في البرامج المناسبة للتعليم المستمر 15 وأن يخضعوا لأخلاقيات المهنة 16 بما في ذلك النزاهة والموضوعية الكفاءة المهنية والعناية الواجبة من قبل هيئة المحاسبة المعترف بها.

الأطراف غير المؤهلة

بعض الأطراف ، مثل أولئك الذين لديهم روابط مع الشركة التي يتم تدقيقها (على سبيل المثال ، الضباط وموظفي الشركة وعلاقاتهم القريبة) والمفلاس غير المسرودين ممنوعون من العمل كمدقق حسابات لشركة. وبالمثل ، يُمنع الأشخاص الذين يخضعون لأمر عدم الأهلية من التصرف بصفة شخصية مراجعي الشركة.

المتطلبات المهنية

بالإضافة إلى الحظر القانوني المفروض على بعض الأشخاص الذين يعملون كمدققي حسابات الشركة والمحاسبين تخضع لمختلف المتطلبات المهنية الأخرى المتعلقة بالظروف التي هم فيها يُسمح له بالعمل كمدقق حسابات الشركة. أغراض هذه هي الحفاظ على استقلال المدقق. تعيين مدققي الحسابات قد يتم تعيين المدققين الأوائل للشركة من قبل المديرين في أي وقت قبل السنة الأولى العام (AGM) للشركة. وسيظل المدقق المعين على هذا النحو في منصبه حتى النهاية من ذلك الاجتماع السنوي الأول. بعد ذلك ، يتم تعيين المدققين واجب الإبلاغ عن جرائم الفئتين في حالة قيامهم ، في سياق ، وبموجب ، بإجراء تدقيق على البيانات المالية من الشركة ، فإن المعلومات تأتي في حوزة المدققين القانونيين الذين يقودهم إلى التكوين الرأي بأن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن الشركة أو ضابطاً أو وكيلاً من ارتكاب جريمة من الفئة 1 أو 2 ، يجب على المدققين القانونيين إبلاغ هذا الرأي إلى مدير إنفاذ الشركات وتزويد المدير بتفاصيل الأسباب التي على أساسها لقد شكلوا هذا الرأي. بالإضافة إلى أداء واجبه بإخطار المدير برأيهم القانوني المدقق ، إذا طلب ذلك من قبل المدير ، سوف:

(أ) تزويد المدير بمعلومات إضافية في حوزتهم أو تحت سيطرتهم فيما يتعلق ب الأمر الذي قد يطلبه المدير ، بما في ذلك مزيد من المعلومات حول الأسباب التي تستند إليها شكلت الرأي.

(ب) منح المدير حق الوصول إلى الكتب والمستندات التي بحوزته أو تحت سيطرته المتعلقة التي قد يطلبها المدير ،

(ج) منح المدير حق الوصول إلى التسهيلات لأخذ نسخ منها أو مقتطفات منها الكتب والوثائق التي قد يطلبها المدير. واجب ممارسة النزاهة المهنية سيكون الشخص أو الشركة الذي تم تعيينه كمدقق قانوني لشركة ما تحت إشراف عام واجب القيام بخدمات المراجعة المتعلقة بالنزاهة المهنية. في إعداد تقريرهم ، يجب على المدققين ممارسة المهارة والعناية والحذر من قبل شخص مختص بشكل معقول وحذر وحذر مدقق حسابات. عندما لا يلتزم المدققون بواجبهم في ممارسة المهارة والعناية المعقولة ، فإنهم قد يكون مسؤولاً عن الأضرار: للشركة بموجب عقدهم ؛ و / أو لتلك الأطراف الذين يدينون لهم بواجب العناية بالإهمال ، بما في ذلك الشركة ، الأعضاء ، وفي بعض الظروف المحدودة ، المساهمون المحتملون. الأخلاق المهنية ستخضع هيئة محاسبية معترف بها المراجعين القانونيين وشركات المراجعة لمبادئ الأخلاقيات المهنية ، التي تغطي على الأقل وظيفة المصلحة العامة ، ونزاهتها وموضوعيتها ، والكفاءة المهنية والعناية الواجبة. واجب تقديم أدلة الموافقة إلى المدير يجوز لمدير إنفاذ الشركات أن يطلب من شخص ما -

(أ) العمل كمدقق قانوني أو شركة تدقيق لشركة ،

(ب) يزعم أنه حصل على الموافقة بموجب الجزء 27 ، أو التسجيل وفقاً لـ القسم 1465 من قانون الشركات ، للقيام بذلك ، تقديم دليل موافقة الشخص في رأيهم ، ما إذا كان قد تم استلام المعلومات والعوائد الكافية لمراجعتهم أم لا من فروع الشركة التي لم يزورها ؛ في حالة البيانات المالية للمنشأة ، سواء كانت الميزانية العمومية للشركة والأرباح وحساب الخسارة يتفق مع السجلات والعوائد المحاسبية ؛ وفي رأيهم المعلومات الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية يتماشى مع البيانات المالية القانونية.

في حالة عدم تمكن المدققين من الإبلاغ بشكل إيجابي عن أي من الأمور المذكورة أعلاه ، فقد يجدون أنه من الضروري القيام بذلك "تأهيل" تقرير التدقيق الخاص بهم مع توضيح أسباب التأهيل. يمكن أن يستغرق تقرير التدقيق المؤهل ثلاثة النماذج وهي: "رأي متحفظ" ، حيث يذكر المدققون أن البيانات المالية تعطي صحة ونظرة عادلة ، باستثناء بعض الأمور التي سيحددها المدقق في التقرير ؛ "إخلاء المسؤولية عن الرأي" ، حيث يذكر المدققون أنهم غير قادرين على تكوين رأي إلى ما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة. سوف ينشأ إخلاء من الرأي حيث تم تقييد نطاق عمل المراجعين بطريقة ما على سبيل المثال لم يتمكنوا للوصول إلى جميع الدفاتر والسجلات ؛ أو "رأي معاكس" ، حيث يذكر المدققون أن البيانات المالية لا تعطي صحة وعرض عادل. سيتم إعطاء رأي سلبي عندما يكون المدققون على خلاف معهم القوائم المالية وأعضاء مجلس الإدارة غير مستعدين لتعديلها لتعكس ما يعتبر المدقق وجهة نظر صحيحة وعادلة. أعضاء مجلس الإدارة ملزمون قانوناً بالإفصاح عن معلومات معينة في البيانات المالية ، سبيل المثال تفاصيل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكذلك المعلومات المتعلقة بالمعاملات أبرم أعضاء مجلس الإدارة مع الشركة 23. حيث لا تقدم البيانات المالية هذا المعلومات ، يتعين على المدققين تقديمها في تقريرهم. بالإضافة إلى ذلك ، الشركات (باستثناء متناهية الصغر) للإفصاح في الملاحظات على البيانات المالية عن الاعتبارات المدفوعة أو التي تلقتها جهات خارجية لإتاحة خدمات مدير الشركة أو المدير من شركتها التابعة.

أهداف التدقيق

الهدف الرئيسي من المراجعة هو إبداء رأي فني محايد فيما إذا كانت البيانات المالية للمنشأة تعكس بأمانة وعادلة على نتائج عملياتها خلال الفترة التي تم فحصها ووضعها المالي في نهاية هذه الفترة ، هو اكتشاف الأخطاء ، الاحتيال والتزوير في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتلاعب بنتائج أهداف مركز الأعمال المالية المحققة تلقائياً خلال هدف ثانوي لكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي يعتمد على تحقيق الأهداف الأخرى وهي كالتالي:

- التحقق من الوجود.
- التحقق من الملكية والتقييم.
- التحقق من استقلالية الفترة المالية.
- التحقق من صحة وشرعية العمليات المالية.
- التحقق من الإفصاح وعرض البيانات المالية بصدق ونزاهة.

معايير المراجعة

بكفاءة حتى أن المراجعة يجب أن تستند إلى قواعد ومعايير منطقية ومتسقة تهدف إلى تحديد العملية والظروف التي يعيش فيها ذلك الشخص. معايير معايير المراجعة إرشادات المراجعة (دليل). عام لمساعدة المراجعين في تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند تدقيق البيانات

المالية التاريخية، ويتضمن اعتبارات الجودة المهنية مثل الكفاءة والحيادية ومتطلبات التقرير وأدلة المراجعة. ويعرف للآخرين كمعايير يمكن المدقق في ضوءها لتقييم العمل المنجز، وللتعرف على ما إذا كانت واجبات ذلك الالتزام كعضو ينتمى إلى مهنة المحاسبة والمراجعة، وبنفس المستوى كما هو متعارف عليه بين أعضاء المهنة.

إن الهدف من المعايير لتحديد كيفية ممارسة المهنة، التي تعمل كمعيار للأداء المهني، يشبه النماذج المستخدمة في الحكم على الأداء الذي يقوم به المدققون بعد انتهاء عملهم. تم جمع الإدخالات معايير التدقيق في عشرة معايير أساسية للفحص معترف بها من قبل معايير التدقيق المقبولة عموماً (GAAS) من قبل الأكاديمية الأمريكية للمحاسبين القانونيين، المعايير التي يجب أن يبررها المدقق الانحراف وأن يعرض نفسه فقط للإجراءات التأديبية.

الخاتمة:

يجوز لأعضاء الشركة عزل مدقق حسابات من منصبه في أي وقت خلال فترة توليه المنصب أو أن يقرر عدم إعادة تعيينه أو تعيينها لفترة أخرى. يجب عليهم إعطاء الشركة إخطاراً مدته 28 يوماً بعزمهم على وضع قرار بإزالة المدقق، أو تعيين شخص آخر، في اجتماع عام. يجب إرسال نسخة من الإشعار بالقرار المقصود إلى المدقق، الذي يحق له بعد ذلك تقديم رد مكتوب وطلب إرساله إلى مساهمي الشركة.

إذا توقف المدقق عن تولي منصبه لأي سبب من الأسباب، فيجب عليه / عليها إيداع بيان في المكتب المسجل للشركة. يجب أن يحدد البيان أي ظروف مرتبطة بتوقفه عن شغل منصب يرى أنه يجب إبلاغ أعضاء ودائني الشركة به.

المصادر والمراجع:

Al-Bawab, A. A. (2012). The factors which affect on the choice of the external auditor in Jordanian banks from the perspective of the external auditor in Jordan. *International Journal of Humanities and Social Science*, 2(6), 180-192.

Alzeban, A., & Gwilliam, D. (2012). Perceptions of managers and internal auditors as to factors affecting the effectiveness of internal audit in the public sector context. In 10th European Academic Conference on Internal Audit and Corporate Governance (pp. 1-54).

Beattie, V., Brandt, R., & Fearnley, S. (1999). Perceptions of auditor independence: UK evidence. *Journal of international accounting, auditing and taxation*, 8(1), 67-107.

Goodwin, J., & Yeo, T. Y. (2001). Two factors affecting internal audit independence and objectivity: Evidence from Singapore. *International Journal of auditing*, 5(2), 107-125.

Abstract:

In line with global changes, the British regulatory system for auditing and corporate governance has changed dramatically since the Enron scandal, with the increased role of audit committees and independent inspection of audit firms, it is believed that auditor risk factors (economic risks and some regulatory risks) enhance audit quality. However, ISAs and the audit inspection system, and aspects of the “Standards, Control and Compliance” regulatory system, are seen as less effective.

Keywords: Audit quality, Organization, Audit committees; Review check.